الجريمة وسبل الوقاية منها

الاستاذ المساعد
عبداللطيف عبدالحميد العاني
كلية الآداب / جامعة بغداد

١ ـ الموضوع وأهميته :ـ

الجريمة في عرف القوانين عمل يحرمه القانون أو امتناع عن عمل يقضي به القانون ولا يعد الفعل أو الترك جريمة في نظر القانون أو القوانين الوضعية الا اذا كان معاقبا عليه ٠

والافعال التي تعد جرائم، هي التي يسبب اتيانها أو تركها ضررا في نظام الجماعة أو بعقائدها أو بحياة أفرادها أو بأموالهم أو بأعراضهم أو بمشاعرهم أو بغير ذلك من شتى الاعتبارات التي تستوجب حماية الجماعة وصيانتها(١) ٠

وقد شرع العقاب في الجريمة لمنع الناس من اقترافها ، لان النهي عن الفعل أو الامر باتيانه لا يكفي وحده لحمل الناس على اتيان الفعل والامتناع عنه ، ولولا العقاب لكانت الاوامر والنواهي ضربا من العبث(٢) ٠ فالعقاب هو الذي يزجر الناس عن الجرائم ويمنع الفساد في الارض والشريعة الاسلامية تتفق مع القوانين الوضعية في أن الغرض من تقرير الجرائم ومعاقبة مرتكبيها هو حفظ مصلحة الجامعة وصيانة

نظامها وضمان بقائها ·· ولهذا جاء في القرآن الكريم في تعليل القصاص في القتل (ولكم في القصاص حياة يا اولي الالباب لعلكم تتقون) * ·

والجريمة هي شر وأذى وايلام ·· وهي ان نفعت بعضا من الافراد، فهي تعود بالضرر على المجموع ، وحتى الشخص الذي انتفع من الجريمة فانه قد يتضرر من جريمة تقع عليه او على من يمت اليه بصلة فيصيبه الضرر بشكل أو باخر · والجريمة بهذا المفهوم ومن هذه الزاوية ، تتناقض مع العقائد الدينية التي تهدف الى خير وسعادة الانسانية وتعمل دائما على هداية الفرد الى الطريق السوي ومنعه من اتيان الشرور(٣) · وهي تتناقض مع النظام السياسي الذي يهدف الى تأمين الامن والطمأنينة وعناصر السعادة للفرد والمجتمع ·· وهي تعود بالضرر على المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتؤدي الى سيادة الفوضى وفقدان النظام وتعكير الامن ، ويكون الناتج تخلف المجتمع الحضاري وانحطاطه ، وهي تتناقض مع مصلحة الفرد الذي يتضرر من الجريمة مباشرة أو بصيغة غير مباشرة(٤) ·

لذا كان للاجراءات الحكيمة والمتميزة التي اعتمدتها وزارة الداخلية من حيث التخطيط والتعبئة والاشراف والمتابعة، نتائج ايجابية أدت الى انخفاض نسبة الجريمة بالموازنة مع السنة الماضية وفي الاشهر الاربعة الاخيرة من عام ١٩٨٧ موازنة مع بداية العام المنصرم ، حيث سجلت نسب الجريمة انخفاضا ملموسا سواء في جرائم أمن الدولة أو حوادث المرور أو الجرائم الجنائية التي انخفضت بشكل كبير بعد ايقاف نموها·

ان هذه النقلة التي يشهدها قطرنا العزيز في الوقت الحاضر والتي يشعر بها المواطن العراقي ويأمل الاستمرار بها هي بالاساس تعزيز للعاملين في وزارة الداخلية والمسؤولين عن الامن والاستقرار في البلد ·· وفي الوقت نفسه هي استثمار لطاقات الاجهزة الامنية بشكل غير محدود

---

* سورة البقرة ، الآية ١٧٩

وهي تستحضر توجيهات السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه الله) ، وتجسد مقولته مـــن (ان طاقات العراقيين لا تنضب وان هنـــاك دائما طاقات اضافيـة) .

ولا ريب ان مـن اسس التخطيط العلمـي أن يكون هنـــاك تعاون وتنسيق بين المواطنين والاجهزة الامنية المختلفة . وهنا يظهر أثر المواطن في تعزيز هذه الاجراءات والمساهمة في تنفيذها ، من أجل تعزيز المسيرة الثورية في ظل الظروف التي مر بها قطرنا المناضل في حربه مع العدو الفارسي والتي تتطلب جبهة داخلية آمنة مستقرة خالية مـن البؤر المنحرفة والجرمية ، وفق نظرية العمل البعثيـــة الهادفة الى خلـــق المواطن الصالح المؤمـن والمستوعب لفكر القائد المناضل صدام حسين حفظه الله .

ان تحصين المواطن ضد الجريمة يدعم عامل الاستقرار ويؤكده في الامن الداخلي حيث ان الامم تقاس بما عليـه من تماسك داخلي ، وان الامن الخارجي هـو امتداد للامن الداخلي وليس مكملا لـه ، وعندما يصطبغ الامن الداخلي بصبغة الاستقرار فان المقاتل في جبهات القتال سيطمئن الى البيئـة البيتية الامنة والى البيئـة المعاشية الامنة .. وسيكون عندئذ في وضع نفسي ومعنوي يرقى بـه الى الفداء والتضحية ، فيحسن الاداء مـن خلال المشاركة والخروج من حالة اللامبالاة الى حالة المبالاة .. ان موقف اللامبالاة الذي يلاحظ في بعض الاحيان من الجمهور تجاه مرتكب الجريمة أو حتى الموقف الايجابي منـه ، انما له دلالتـه التي تتجلى في مساعدة المجرم عـلى الهرب أو الاختفاء ووقوف المواطن الى جانب المخالف لقوانين المرور وطلبـه من شرطي المرور اعفـاءه أو مساعدته والمواطن يعلم علـم اليقين بأنـه مخالف لقوانين وتعليمات وضعت مـن حيث المبدأ لصالحـه ولفائـدة الاخرين ، وان هـذا الشخص بمخالفتـه ربما يؤدي الى الاضرار بنفسـه وبالاخرين وبالاموال العامـة وكذلك يلاحظ بعـض المواقف مـن

المواطن تجاه الشرطي عند متابعته لاحد المجرمين ، كأن يدعي بأنه لم يشاهد المجرم الهارب ، والحقيقة انه شاهده أو ان يشير الى اتجاه مغاير لاتجاه الهارب · ولا ينكر ان هناك أسبابا عديدة تحمل المواطن على هذا التصرف ولكن ان كانت هذه الاسباب مقنعة سابقا قبل الثورة فلا يمكننا أن نقتنع بها الان ويجب أن نغير من المفاهيم وأن نؤثر بالواقع ونحوله بالاتجاه الصحيح(٥) ·

وعليه يجب أن يعمل المواطن على أن يأخذ دوره ويجب أن نبين له بأن الاوان قد آن ليساهم كل من موقعه في الدفاع عن مصيره ومصير وطنه وامته ، بشكل أو باخر في منع الجريمة وحسب الظروف والملابسات المحيطة بها وحسب خطواتها ومدى تهديدها لمصلحة الجمهور ·

وحينما تحصل المبالاة تتحقق المبادرة والنقد البناء وتتفتح الطاقات الكامنة ، فتترجم القدرات الكامنة الى فعل واقع يظهر ذلك في عطاء دائم يشمل النساء وكبار السن وحتى الاطفال فيزداد الانتاج ويرتفع المستوى الاقتصادي والمعاشي للمواطنين ·

ان تحصين المواطن ضد الجريمة انما هو ردع ذاتي وردع للاخرين، انه ردع ذاتي لاولئك الذين يريدون الاقدام على الجريمة وهو ردع للاخرين لان الردع الذاتي سيكون امثولة ونموذجا أمام الاخرين ·· ان ذلك كله سيحقق مناخا سياسيا واجتماعيا ملائما للاوضاع الراهنة في ظل معركتنا العادلة ضد العدو الفارسي المتغطرس ·

أن تحقيق الاستقرار الداخلي يوصد الابواب في وجه من يحاول المساس بالاوضاع الداخلية ·· اولئك الذين تسول لهم أنفسهم بحكم نشأتهم وبفعل اغراءات الحياة بالخروج عن جادة الصواب ، خاصة اذا ما علمنا ان بعض الاشخاص تنشط لديهم ابان الازمات والظروف الاستثنائية نوازع مغايرة تماما لاعراف المجتمع فتتسبب تلك الجماعة

في اقلاق سواكن الاستقرار الاجتماعي ، بل قد لا يرضيها الاستقرار فتعمد الى زعزعته ٠

ولهذا فان مرتكبي الجرائم من أي نوع كانت ، تحكمهم في العادة دوافع وما أكثرها ، وليس هذا مجال سردها ، لكنهم يكونون عادة أفرادا اختلطت عليهم حقائق الافكار بالاوهام التي هي من صنعهم أو انها نابعة من نوازع مصادرها شتى ٠٠ أو انها سلوكيات يأتونها بفعل الاحياء أو التقليد لما شاهدوا من مواقف ينساقون اليها بقصد التجربة ، غير انهم سرعان ما يجدون أنفسهم اسارى تلك العادات التي تتمكن من نفوسهم بحكم الاعتياد الذي كان أوله تقليدا(٦) ٠

٢ ـ هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية الى الحيلولة دون وقوع الجريمة وكيفية تعبئة المواطنين للحد من مخاطرها ٠

٣ ـ حدود الدراسة :

هذه الدراسة تحليلية موثقة قائمة على مناقشة الاراء والدراسات المماثلة ٠

٤ ـ عوامل الجريمة :

وبناء على ذلك يمكن ان نقول ان فكرة الجريمة لا يمكن باي شكل من الاشكال ان تعزى الى عامل واحد وانما ترجع الى جملة عوامل ٠٠ وهذه العوامل غير ثابتة في كل الجرائم وانما تختلف باختلاف الاحوال فقد تقع احدى الجرائم نتيجة اتحاد مجموعة من العوامل ، في حين تقع غيرها نتيجة اتحاد مجموعة اخرى ٠

وتنقسم هذه العوامل الى قسمين رئيسيين :

اولا ـ العوامل الداخلية :

ويقصد بالعوامل الداخلية مجموعة الظروف والشروط المتصلة

بشخص المجرم والتـــي تؤثر من قريب أو بعيـــد في اجرامه ، والعوامل الداخلية قد تكون أصلية وقد تكون مكتسبة ·

فالعوامل الاصليـة هي التـي تلازم الشخص منـذ مولده والعوامل المكتسبة هي التي تعرض له أو تلم به بعد ميلاده ·

وان أهم العوامل الداخلية التـي تؤثر في اجرام الفرد هي الوراثة · السـلالة · الجنس · السـن · الذكاء · التكوين العضوي والنفسي · والادمان على المسكرات(٧) ·

ان أغلب الدراسات في هـذا الميدان أكدت اهمية هذه العوامل فـي اجرام الفرد اذا تهيأت للفرد عوامل اخرى مساعدة ، حيث انه ليس مـن الضروري أن يكون الفرد مجرما اذا ولد من أبوين مجرمين ، اذ انـه يمكن التغلب على هذا الاستعداد الموروث اذا تهيأت له ظروف حياتية جيدة ·· ولكن من الممكن أن تبرز هذه الخاصية (الاستعداد الوراثي للاجرام) اذا ما تهيأت ظروف وعوامل اخرى كالفقر والمرض والبيئة المحيطة ··· الخ من العوامل المساعدة لارتكاب الجريمة ·

ثانيا ـ العوامل الخارجيـة :ـ

وهي مجموعة الظروف الخارجيـة التي تحيط بالفرد وتؤثر فـي نمو معـالم شخصيته أو في توجيـه سلوكه وتقتصر بيئـة الفرد عـلى الظروف الخارجية التي تحيط به شخصيا · والبيئة كل لا يتجزأ ، وليس في وسع باحث أن يعزو سلوك الفرد الى ظرف معين من ظروف البيئة ، وانما سلوك الفرد يعول دائما على جملـة الظروف التي تكون بيئته ، فضلا عن تكوينه الشخصي بطبيعة الحـال · والملاحظ ان الاثار البيئيـــة مشروطة دائمـا بالبيئة برمتها ، وليس بعنصر واحد منها ولا ببعض من عناصرها ·

وتنقسم العوامل الخارجيـة الى ظروف عامـة وظروف خاصـــة ·· فالظروف العامـة هي التي تحيط بالفـرد وبالجماعة التي ينتمي اليهـا ·

ومنهـا حالـة الطقس والاوضاع الاقتصادية العامة ، والتنظيم السياسي ، والبنيان الاجتماعي، والعادات والتقاليد، ونظم التعليم والبيئة العمرانية.

أما الظروف الخاصة : فهي التي تحيط بالفرد وحده، أو بـه وبقلة من الناس معه، ومنها ظروفـه العائلية ومستواه الاقتصادي ونصيبه من التعليم ، والمسكن الذي يعيش فيـه(٨) .

وفيما يأتي سنعرض أهم الاسباب المؤدية الى الجريمة :

أ ـ التفكك الاسري : ويقصد به تلك الاسر التي ينفصل فيها أحد الوالدين أو كلاهما عن العائلة بسبب الطلاق أو الافتراق أو وفاة أحدهما أو كليهما .. وكذلك الاسر التي لا يتواصل فيهـا الوالدين الا في أضيق الحدود ، والاسر التي تمر بأزمات ناجمة عن أحداث معينة كحالات التغيب الدائم غير الارادي لاحد الوالدين أو لكليهما كالسجن والحرب(٩) .

ب ـ الاساليب الخاطئة في التنشئة الاسرية :

تبين الدراسات المتخصصة في هذا المجال ان المجرم غالبا ما يكون قد ولـد في اسرة ترفضـه نفسيا واجتماعيا ، مما يجعلـه يعاني من صراعات نفسية وبردود عاطفية ، كما تبين ان استخدام العقوبات البدنية القاسية ووسائل الضغط المتناقضـة تؤدي الى ضعف اكتساب المعايير الاجتماعية ، حيث ان القسـوة في العقاب تؤدي الى شـخصية عدوانية متحديـة تفتقر للضبط الذاتـي(١٠) .

ج ـ النمذجـة :

تشـير الدراسات الى ان الاطفال يقلدون سـلوك والديهم ، بحيث تبين ان آباء المجرمين يتصفون بصفات معادية للمجتمع (سايكوباثية) أو من المدمنين عـلى الكحول(١١) .

والملاحظ ان للاسرة فـي الغالب اتصالا مطلقـا بالطفل خـلال مدة الطفولة واعتماده عليها يستمر وثيقا لسنوات عديدة متتالية .. ولها اثر

مهم في تعزيز النماذج السلوكية التي سوف يبدو عليها الطفل مستقبلا ، كأن يصبح خارجا أو يصبح محترما للقانون .. والاسرة هي الوسط الاجتماعي الاول الذي يؤثر في الاتجاه الذي سوف يتخذه الطفل . لذا نجد ان عددا كبيرا من البحوث ركزت على أهمية الاسرة وأثرها في التنشئة الاجتماعية .

د ـ النمو الحضري :

يعاني عدد كبير من أقطار العالم من مشاكل النمو الحضري حتى يمكن القول ان هذه المشاكل أصبحت تمثل ظاهرة عالمية ، ولا تختلف مشاكل النمو الحضري في أقطار العالم النامي عن تلك الموجودة في الدول المتطورة من حيث عواملها وسماتها فحسب ، بل تختلف أيضا من حيث حدتها . ومما يزيد من حدة التباين بين أقطار العالم النامي والمتقدم هو الحلول الناقصة وغير المتكاملة الموضوعة في اقطار العالم النامي التي لا تمس في أحسن الاحوال سوى القشرة الخارجية للمشاكل دون الولوج الى الجوهر .. وبهذا تصبح كل من المشاكل والحلول جزءا من حالة التخلف التي تنسحب على كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية التي لا يمكن النظر اليها الا من خلال النظرة العلمية الشاملة التي تربط الجزء بالكل(١٢) .

ويمكن تلخيص المشاكل الناجمة عن النمو الحضري السريع بالاتي :

أ ـ وجود تجمعات سكنية عشوائية هابطة المستوى على الحدود البلدية للمدن مما يزيد من أعبائها في مجالات المرافق والخدمات .

ب ـ خروج تلك المناطق العشوائية المتخلفة عن الاشراف الفعلي للمدينة فنيا واداريا والحياة فيها لا تحتمل بسبب انعدام الخدمات العامة .

جـ ـ تحمل المناطق السكنية في المدن بأكثر من طاقتها وظهور العديد من المشكلات الاجتماعية ومشكلات الاسكان والتموين والتكيف الاجتماعي .

د ـ حرمان النشـــاط الزراعي مـن بعض القوى العاملة التي قـد يكون بأمس الحاجة اليهـا ·

هـ ـ زيادة معدلات النمو السكاني في الحضر نتيجة للهجرة الداخلية مـن الريف الى المدن ·

و ـ تدهور الخدمات الاجتماعية المختلفة حيث يظهر النقص في المؤسسات التعليمية والتربوية بمراحلها المختلفة ·

ز ـ زيادة نسـبة الجريمة وانتشارها وضعف أجهزة الامن وارتفاع عـدد العاطلين الذين يعيشون في المدن مـن غير وظائف وأعمال معينـة وذلك لعدم قدرة المدينة ومسؤوليتها على تقديم فرص العمل والسكن لجحافل السكان الجدد ، وسرعة انتشار الاوبئة وانخفاض الصحـة العامة وانتشار الامية ·

ومن ذلك نجد ان النمو الحضري السريع والعشوائي وغير المتوازن ضمن الاقاليم المختلفـة للدولة ينتج عنه تكاليف ماليـة ومساوىء عـلى المستوى الانساني تتجاوز في المدن الضخمة الحدود التي يمكن قبولها ·· وهذا يتطلب تدخل الدولة السريع للحد مـن النمو الحضري السريع ثـم تكاليفه وتوجيه سلوك واتجاهات الظاهرة الحضرية المعاصرة نحو التوازن الاقليمي في توزيع السكان الـذي يضمن أفضل عدالة اقتصادية وثقـافية واجتماعية بين سكان مختلف مناطق القطر المختلفة(١٣) ·

٥ ـ الوقاية مـن الجريمـة :

ويمكن تقسـيم الوسائل التي يمكننا بموجبهـا مكافحة الجريمـة والقضاء عليها الى ما يأتـي :ـ

١ـ سبل الوقاية من الجريمة

٢ـ سـبل التصدي للجريمة

أ ـ الوقاية من الجريمة :

تعني الوقاية من الجريمة بمعناها العام تخليص المجتمع من المجرمين

من خلال مكافحة العوامل المؤدية الى السلوك الاجرامي ·· والوقاية تتميز بمعناها الواقعي عن كل من المنع والردع ·· فمنع الجريمة معناه اتخاذ الاجراءات لتصعيب ارتكابها باجراءات مانعة كدوريات الشرطة وتشديد الحراسة من سلطات الامن ومن الاهالي باتخاذ الاجراءات الاحترازية كافة· أما الردع ففيه معنى الوقاية ومعنى المنع في الوقت نفسه ·· والردع هو التخويف من الاقدام على ارتكاب الجريمة خشية العقاب ، وهو ليس وقاية بمعناها التام لان الامتناع عن ارتكاب الجريمة لا يرجع الى عزوف الشخصية عن الاجرام وانما يرجع الى خشية العقاب أساسا · ومن ناحية اخرى فان الردع ليس مانعا لان الامتناع عن الاقدام على الجريمة ليس مرجعه اجراءات تتخذ لتصعيب ارتكاب الجريمة ولكن مرجعه الى خشية القانون والعقاب ·· كما ان الردع بالنسبة الى المحترفين للجريمة قد لا تكون له أية قيمة ، اذ ان المجرم المحترف قد حسب حسابه وأعد نفسه للمخاطر كافة ومن بينها العقاب الذي يمكن أن يناله ·

لذا يجب أن تكون الوقاية الاجتماعية قائمة على دراسة الاوضاع المجتمعية القائمة لاستخلاص القيم التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تضع الافراد في حالة يكونون فيها أقدر على احترام هذه القيم والخضوع لها ·

فأفضل الوسائل لمقاومة الجريمة التي ترتبط بالقيم الاجتماعية والاقتصادية هو التخطيط لعمليتي التحضر والتصنيع ويمكن أن يتم هذا عن طريق منع الهجرة الداخلية أو تنظيمها وتخطيط المدن والاسكان والعناية بالتشريعات القانونية والتنمية الاجتماعية ، ويمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بكثير من الوسائل من أهمها الاسرة والمدرسة ومجالات قضاء أوقات الفراغ وتطوير وسائل الاعلام وضبطها وتحسين الاوضاع الاقتصادية ·

ويهدف التخطيط الحضري الى اقامة بيئات سكنية مدروسة وملائمة

صحيا واجتماعيا واقتصاديا للفئات العمرية المختلفة من السكان والتي تمكنهم من اشباع حاجاتهم الاساسية(١٤) . حيث ان خصائص ومواصفات البيئة السكنية لها أثر كبير في تنمية قدرات الافراد وتفاعلاتهم الاجتماعية أو مستوى صحتهم وتصرفاتهم وسلوكهم بشكل عام .

ومنها البيئة السكنية ذات المرافق الاساسية وسهولة الوصول اليها وتوفير فرص العمالة ، والاسواق المحلية القريبة ، ومدارس الاطفال ، وأماكن الترفيه ، مما يهيىء البيئة النظيفة الخالية من التلوث والتي تعمل على التقليل من بؤر الانحلال والانحراف والجريمة .

ب ـ سبل التصدي للجريمة :

أولا ـ وسائل الاعلام :

ان لاجهزة الاعلام أثرا بارزا في المجتمع ، وانها لو عملت بجدية واخلاص لاستطاعت أن تؤدي وظيفة مفيدة للمجتمع ولعملت عمل اللقاح في منع الجريمة والحد من انتشارها ولعززت واجب الجمهور فيمنع وقوعها، حيث ان وسائل الاعلام المتاحة المختلفة من كتب وصحافة واذاعة وتلفزيون هي أهم الوسائل المؤثرة في نفوس الجماهير الذين تتوجه اليهم هذه الوسائل ، لان التثقيف والتوجيه يأتي من خلالها بطريق تلقائي ترويحي له أثر مهم وخطير في مجال الجريمة والانحراف ، سواء بالدفع اليها ، ان اسيىء استخدام هذه الوسائل أو في الابتعاد عنها والحد منها اذا وجهت هذه الوسائل الوجهة الصحيحة ، لذا فان ما تستطيع أن تقوم به هذه الوسائل هو ما يأتي :ـ

١ ـ توعية أولياء الامور كافة آباء وامهات بأساليب التنشئة السليمة عن طريق الاستعانة بوسائل الاعلام واعطاء المحاضرات المتخصصة فيتربية الابناء من قبل المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس ، تتناول أساليب التنشئة الخاطئة التي يجب تجنبها كالعنف والقسوة في تربية الاولاد واستبدالها بالعطف والحنان والرعاية اللازمة ، والاتفاق على معاملة

واحدة ، والالتزام بها من الام والاب ٠

٢ ـ عقد ندوات تلفزيونية تثقيفية للتوعية بالعواقب الوخيمة المترتبة على حالات الطلاق والافتراق ، والحث على الزواج ، والعمل على تشجيعه وبيان أهميته في ابعاد الشباب عن الانحراف والانزلاق في مهاوي الخطأ والرذيلة ٠

٣ ـ اطلاع الجمهور على القوانين والاحكام والعقوبات التي يمكن أن تعرضهم أو أبناءهم الى الجزاء والعقاب ، من خلال ندوات تلفزيونية تعقد لهذا الغرض، يتولى ادارتها اختصاصيون في القانون يوضحون فيها أيضا مفهوم الجريمة ، بواعثها ، أنواعها ، نتائجها على المجتمع وواجب المواطن في التصدي لها ، وحث الاسرة على ان تأخذ مكانها في مراقبة أبنائها وتصرفاتهم ٠

٤ ـ تعميق اسلوب التعاون بين المواطنين وقوى الامن الداخلي وذلك من خلال الاستفادة من بعض البرامج والافلام التلفزيونية غير المقصودة ، والتي تدخل في هذا الاطار والتي تؤدي الى الاستفادة من التوجهات التي تتبع في العالم في هذا الجانب ٠

ثانيا ـ أثر المنظمات الحزبية والجماهيرية :

ومن الجدير بالذكر ان لجميع هذه المنظمات الجماهيرية والشعبية وظائف اجتماعية وخدمية تقدمها للمواطنين بصورة عامة والاعضاء بصورة خاصة ٠ ولا نستطيع هنا عرض طبيعة وماهية الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هذه المؤسسات كل على انفراد علما ان هذه الخدمات الاجتماعية تؤدي واجبها الواضح في صقل السمات الشخصية والنفسية والاجتماعية عند المواطنين وتمكنهم من التغلب على المشكلات التي يعانون منها وتقوم سلوكهم وتقوي علاقاتهم الاجتماعية ، الامر الذي يؤدي الى الحد من دوافع الجريمة عند بعضهم ٠٠ لذا يجب على المنظمات الحزبية والجماهيرية القيام بما يأتي :ـ

١ ـ توعية الجماهير بالاهداف السامية والانسانية لحزب البعث العربي الاشتراكي (الجانب التربوي) والعمل على توعية الاحداث والشباب بمخاطر الجريمة وسبل الوقاية منها والعمل على تحصينها من الانسياق وراء ارتكاب الجريمة ·

٢ ـ متابعة أساليب الجريمة المستجدة ، خصوصا بعد الاجراءات الحكيمة والمتميزة التي حدت منها · وذلك من خلال استمرار تعاون المنظمات الحزبية والجماهيرية مع أجهزة قوى الامن الداخلي لرفدها بما يقع لديها من معلومات ضد عناصر الجريمة وبالصورة التي تؤدي الى كشف هذه العناصر قبل القيام بعملها الاجرامي ·

٣ ـ استمرار تعاون المنظمات الحزبية والجماهيرية في مراقبة ومتابعة أرباب السوابق في ارتكاب الجرائم وكشف تحركاتهم بالتنسيق مع الاجهزة المختصة في هذا الصدد ، ومواجهة الاشاعات والدعايات المضادة لارتباطها الوثيق في الاستقرار الاجتماعي العام وتشخيص مروجيها بدقة وكذلك انتشارها ومكافحتها بطريقة توضيح الحقائق للجماهير

ثالثا ـ أثر المؤسسات الدينية :

ان منع الجريمة ليس من اختصاص الشرطة فقط وانما على الجهات الاخرى أن تقوم بواجبها، لان مهمة مكافحة الجريمة من اختصاص المجتمع برمته ويأتي فيطليعة هذه المؤسسات المؤسسة الدينية بحكم كونها معنية في الدعوة الى الفضيلة ونبذ الرذيلة واشاعة التربية الاسلامية والقيم الروحية النبيلة التي تدعو الى التسامح والمحبة والاخاء وتربية الفرد تربية متواصلة بلا انقطاع · لذا فان علماء الدين لهم دور فاعل ومؤثر في عملية البناء الروحي والاخلاقي للاجيال الشابة الصاعدة ·· لذا فان على وزارة الاوقاف القيام بتكليف رجال الدين تضمين خطبهم الدينية بالارشادات والتوجيهات الهادفة الى توضيح مساوىء الطلاق والافتراق ،

وان (أبغض الحلال الى الله الطلاق) وتذكير المصلين بمضار الجريمة وعواقبها الوخيمة عليهم وعلى المجتمع .

رابعا ـ فعالية الشرطة وأثرها فيخدمة المواطنين وحمايتهم :

ان الشرطة هي المؤسسة المسؤولة عن حماية أمن وراحة المجتمع وتحصينه ضد الانحراف والجريمة، وبما انها الجهاز المعني بمكافحةالجريمة ومنع وقوعها وكشفها عند وقوعها فضلا عن الادوار الجديدة التي تؤديها الشرطة في المجتمع فان على الشرطة القيام بما يأتي :ـ

١ ـ تكوين العلاقات الايجابية بين الشرطة والجمهور عن طريق اتاحة المجال للجمهور للاطلاع على طبيعة الواجبات الامنية والاجتماعية والانسانية التي تقدمها الشرطة له وتكثيف الحملات الاعلامية التي تثقف الجماهير بالتغيرات التي طرأت على سلك الشرطة ومسايرة أجهزتها للاوضاع المجتمعية الراهنة وتجاوبها مع روح العصر .. وأثر الاجراءات الاخيرة التي اتبعت في وزارة الداخلية مؤخرا فيالحد منالجريمة وانخفاض نسبتها .

٢ ـ حث المواطنين على اتخاذ الاجراءات الامنية والاحترازية التي من شأنها أن تعرقل فعاليات المجرمين وتحد من انشطتهم المخربة .

٣ ـ العمل على تأهيل المجرمين والمنحرفين للعمل المنتج الذي يتناسب مع ميولهم واتجاهاتهم وأذواقهم وطموحاتهم وذلك من خلال تعاونها مع المؤسسات الاصلاحية .. والعمل على تسهيل عملية اندماج المجرمين بالمجتمع وجعلهم مواطنين صالحين يعملون لخدمة بلدهم وامتهم ، من خلال تقديم النصح والارشاد والمساعدة التي تعينهم على التكيف مع المجتمع .

٤ ـ تأكيد بقاء رجل الشرطة النموذج في الاقتداء والتعامل والسلوك وحسن الاداء ويمكن أن يتم ذلك عن طريق ما يأتي :

ا ـ التوجيهات المستمرة

ب ـ اقامة الدورات القصيرة المدة

جـ ـ ابراز أثر المحفز للذين يؤدون الواجب بشكل اصولي من خلال تكريمهم وتعميم هذا التكريم على بقية المنتسبين ·

٥ ـ تحذير المواطنين من ان التغاضي عن أية جريمة مهما كانت صغيرة ، اذ يعني تشجيع مرتكب تلك الجريمة على التمادي بالاخلال بالامن الذي هو أمن كل مواطن يريد أن ينعم بالامان والطمأنينة على نفسه وممتلكاته ·· وان يقظتهم تعني حماية ذاتهم وهي من صلب واجب كل فرد صالح ·

٦ ـ الاستمرار على المزج والتفاعل في العمل من أجل تعزيز أركان كل من الوقاية والتصدي والعمل على جعل الجمهور مدركا لواجبه في المسؤولية المترتبة عليه لحماية نفسه من أي انحراف ، وألا يسمح لاية جريمة تقع في وسطه لئلا تتفشى فيصيبه داؤها فيلتهب بشرها وشررها وشرورها ·

٧ ـ حث المواطنين على المبادرة بالاخبار عن الجريمة أينما تقع والاخبار عن المجرمين وكشف هوياتهم والاعلان عن الاماكن التي يتسكعون فيها ويترددون عليها ·

خامسا ـ مهمة المؤسسات التربوية والتعليمية :

وبما ان المؤسسة التربوية هي المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الاسرة والمكملة لوظائفها فضلا عن الدور الخطير الذي تقوم به من حيث تربية واعداد الفرد للحياة الخارجية فان عليها أن تنمي القيم والمقاييس الاخلاقية الفاضلة وتعزيز التراث العربي الاسلامي في نفوس النشء الجديد وفي نفوس الشبيبة والكبار وتعويدهم على التحلي بالسلوك الاجتماعي السوي والاعتماد على النفس وتكوين العلاقات الايجابية

والانسانية مـــع الاخرين ·· وغرس القيـم والمثل التـــي تحارب نوازع الجريمة ومظاهرها من خلال ما يأتـي :ـ

١ ـ ضرورة أن تكون المنـاهج الدراسية والتعليميـة منسجمة مـع توجيهات وتطلعات قيادة الحزب والثورة وبما يؤدي الى التوجيـه السليم للذين تتوجه اليهم هـذه المناهج مع ضرورة تاكيـد ابراز القيم العربيـة الاسلامية والتي تشكل عائقا ذاتيا ضد الانحراف والزلل ·

٢ ـ ونظرا للاثر الذي يتركـه المدرس والمعلم في توجيه التلاميذ الى سـبل الفضيلة ونبذ السبل المنحرفة ، لذا فان الحاجة تدعو الى ضرورة ايلاء العناية المركزة في تأهيل المدرسين والمعلمين وتزويدهم بكـل المعارف التربوية والنفسية والادارية اللازمة لشخصيتهم النموذجية ·

الهوامـــش

* القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآيـة ١٧٩

(١) أبو زيد مصطفى محمـد ، دور التربية الاسلامية في توعيـــة الجمهور ضـد الجريمة في بحوث الحلقة الدراسية الخاصة ب: دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها ، بغداد ١٩٨٣ ص٣ ·

(٢) المكـان نفســه ·

(٣) العقيد الدكتور صباح كرم شعبان ، دوافع مساهمة الجمهور في منع الجريمة · من بحوث الحلقـة الخاصة ب : دور الجمهور في الوقاية من الجريمة ومكافحتها بغداد ، ١٩٨٣ ص٩ ·

(٤) المكـان نفســه ·

(٥) العقيد الدكتور صباح كرم شعبان ، المصدر المار ذكره ص٢ ·

(٦) الدكتور عبد علي الجسماني، دور الجمهور والمؤسسات المجتمعية في خفض الجريمة والقضاء عليها (بغداد ـ١٩٨٧) بالرونيو ص٢ ·

(٧) د· عوض محمد ، مبادىء علـم الاجرام وعلم العقاب (الاسكندرية ـ دار النجاح للطباعة ـ١٩٧١) ص١٠٧ـ١١٢ ·

(٨) المصدر نفســه ص٢٧٨ ·

(٩) الدكتور عبد علي الجسماني، المصدر المار ذكره ص٣ ·

(١٠) المصدر نفســه ص٤ـ٥ ·

(١١) المصدر نفســه ص٥ ·

(١٢) د· المهندس حيدر كمونة، العلاقة بين ظاهرة التحضر والجريمة مـن بحوث الحلقـــة الدراسية الخاصـــة بالجريمة وتنبؤات المستقبل (بغداد ـ١٩٨٧) ص١١ ·

(١٣) المصدر نفســه ص٢١ ·

(١٤) د· عبدالاله أبو عبـاس و د· اسحق يعقـوب القطب ـ الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية (الكويت ـ١٩٨٠) ص٢٥٩ ·